الازدواج الوظيفي أسبابه ومخاطره..

أحمد محمد الحربي

● لما كان الازدواج الوظيفي ظاهرة صنعها الفساد، واستمر يتعامل معها بشكل ظاهر، وغير مستتر .. أحرج قيادات الجهاز الإداري للدولة وغيرها من الأجهزة ذات العلاقة بالصناعة إياها. وقهر الوظيفة، والمسؤولية الرقابية التي تقوم بها أجهزة إدارية، ووزارات حكومية .. ولم تستطع الأجهزة المعنية بتنفيذ قوانين وأنظمة الخدمة المدنية أن تنال ولو جزئياً من هذه الظاهرة .. التي قيلت عنها بياناتها، وإجراءاتها التي اتبعتها من أجل تحديث وتطوير الجهاز الاداري .. بأن قوام الوظيفة المزدوجة في جهتين وفي أكثر من جهتين، وعلى مستوى درجات المجموعات الوظيفية: أكثر من سبعة عشرة ألف وظيفة، ثم عادت وبعد نزول فرق بحث واستطلاعات ميدانية إلى كل وحدة إدارية. جمعت المعلومات والبيانات عن العاملين فيها .. إن قوام الوظيفة المزدوجة، ارتفع إلى مايقارب إلى خمسة وعشرين ألفاً في الجهاز الاداري .. ولم تؤكد بيانات ونتائج وزارة الخدمة المدنية.

إن مثل هذا القوام المزدوج وظيفياً هو الرقم النهائي .. بل وصرح كبار قادة وزارة الخدمة المدنية الذين تعاقبوا على الوزارة. إن الرقم الذي أعلن عنه ليس نهائياً .. وإذا ماقررت الحكومة توسيع نطاق البحث والاستطلاع، والتقصي .. ليشمل مختلف الأجهزة ذات الطابع المدني فإن الرقم سيكون فوق كل توقع.

وخلال عقد من الزمن تعاقب على قمة وزارة الخدمة خمسة قادة ،لايخلو واحداً منهم من خبرة، ودراية، بهذه الظاهرة وكل واحد منهم أطلق التصريحات المؤكدة على التنفيذ العملي لبرنامج زمني يتم فيه استئصال هذه الظاهرة المعيبة .. والقاطعة لأرزاق المئات من عباد الله .. عند دراسة مجموع الدرجات الوظيفية المعتمدة، والمشغولة والمدفوعة الأجر في مختلف وحدات الجهاز الإداري .. وهي أرقام تخيف أي دارس أو باحث لوظائف الجهاز الاداري، واحتياجاته من قوة العمل ومقارنتها مع النتائج؟ أو مع مايسمى بالأداء الوظيفي .. فالعدد الهائل من الموظفين الذين يتقاضون رواتب وما إليها. لايماثل عدد الوظائف المحددة لكل وحدة إدارية .. وماهو أهم من ذلك .. إن بعض الدراسات الميدانية التي قامت بها وزارة الخدمة، وغيرها من المهتمين في مجال البحث الموجه لهذه الظاهرة، إن الوظائف أو بالأصح الموظفين الذين يحصلون على رواتب شهرية معتمدة في الموازنة العامة للدولة سنوياً أكثر بكثير ليس فقط من الوظائف التي يحتاج إليها الجهاز الاداري، ووحداته المختلفة بل ومن الوظائف والدرجات الوظيفية المعتمدة للجهة الواحدة. حيث تظهر بعض الدراسات أن جهات مختلفة محملة بوظائف وموظفين، ومخصصات مالية .. لاتستفيد منها تلك الجهات، ولا تغطي أي شواغر فيها .. ولا تؤدي أي مهام لديها .. وإن التوصيات التي تضمنتها نتائج تلك الدراسات لم تجد طريقها إلى التنفيذ .. وقيل إن تلك التوصيات لم تستهدف شخصاً بعينه كما لم تذهب إلي التصريح، أو التلميح بإلحاق أي ضرر مادي لأي شخص، وإنما ذهبت إلى القول .. إن الجهاز الاداري، وفي بعض وحداته. تعاني من ظاهرة التضخم الوظيفي .. وبعضها تعاني من نقص قوة العمل فيها .. وإن أسوأ ماتعاني منه الخدمة المدنية من اختلالات وأمراض إدارية .. هو سوء توزيع قوة العمل في أجهزتها .. وإن ذلك يتطلب إجراءات مسؤولة من شأنها أن لاتعيد توزيع قوة العمل المتضخمة هنا وهناك .. على أجهزة أخرى .. بل إن تستند عملية إعادة التوزيع على معرفة احتياجات الأجهزة .. ونوع تلك الاحتياجات وكمها .. ومدى توفرها في بعض الأجهزة التي تشكو من التضخم .. وشيئاً من ذلك لم يتم على نحو علمي، وموضوعي، وواقعي.

وشعرت وزارة الخدمة المدنية .. إن الجهاز لايعاني من سوء توزيع قوة العمل في وحداته، وحسب .. بل .. ومن حالات الازدواج الوظيفي .. فأطلقت التصريحات بضرورة استئصال هذه الظاهرة لمخاطرها، وللعيوب الكثيرة التي تصيب المجتمع من جراء استمرارها .. وعرضت بعض المعالجات الواجبة التنفيذ على هيئات بعينها، وتم إقرارها .. وصدرت تعميمات رسمية، حملت من العطف، والرحمة .. مايجعل الوزارة في حل من أي انتقاد ومنها على كل مزدوج وظيفياً، أن يختار الوظيفة المناسبة له .. وأيهما أكثر عائداً له، حتى يصحح وضعه .. وما زال النداء قائماً ويتردد .. واعتبره البعض ضعفاً من الوزارة ذاتها .. الأمر الذي جعل البعض يبحث عن دروب ومسالك جديدة لانتشار الظاهرة وعلى حساب قيم المجتمع، وبناء مستقبله .. ومن هذه الدروب والمسالك ذات المخاطر السلوكية والضارة .. مايشهده قطاع التعليم وأجهزته .. فالمدرسون وكل المتعاطفين معهم .. حصلوا على ماكانوا يطالبون به .. بل وأكثر .. كادر تعليمي يميزهم في العائد الشهري من الراتب عن غيرهم من موظفي الحكومة وانخفضت ساعات التدريس عند كل مدرس من اربع وعشرين ساعة في الأسبوع إلى ثمان عشرة ساعة .. كي يتاح للمدرس الوقت الكافي للتحضير، والاستعداد والارتقاء بمعارف الطلاب .. ولكن كل ذلك بدأ يهتز، والأهداف المرجوة منه، أصبحت طريقها معتمة .. فظاهرة المدارس الأهلية – الخاصة – الأساسي وبعضها وصل إلى الثانوية .. معظم المدرسين فيها هم مدرسون في المدارس الحكومية .. ومتعاقدون مع المدارس الأهلية .. والسباق متواصل عند الجميع بحثاً عن تدريس ثابت في مدرسة بدلاً من الدروس الخصوصية .. السياسة التعليمية خفضت على المدرس النصاب في عدد الساعات ليعطي أكثر في تربية الأجيال وإذا بهذه السياسة تطبق عكساً يهلك المدرس نفسه بين ساعات التدريس اليومية في المدارس الحكومية والمدارس الأهلية والخاصة، والنتيجة المتوقعة لاتعليم فاعل ومؤثر هنا حكومياً .. ولا هناك أهلياً .. وانتشرت ظاهرة الازدواج الوظيفي في قطاع التعليم كأهم قطاعات البناء والتطور .. ولا نريد الخوض في بعض مظاهر الظاهرة هذه وآثارها على واقع التعليم ومستقبله .. الظاهرة لاتحتاج دراسة .. بل معالجة جادة وسريعة ليستقيم العدل .. وعقل الأجيال القادمة.

التلاحم بين الثورة اليمنية وثورة يوليو المصرية.. والفهم القاصر!!

□ .. خصص برنامج قناة الجزيرة الشهير (بلا حدود) لمقدمه الأشهر أحمد منصور إحدى حلقاته مؤخرا لاستضافة السيد حسين الشافعي نائب الرئيس المصري الأسبق وذلك للتعقيب على حلقات برنامج شاهد على العصر الذي قدم فيها الشافعي حوارا ثريا بالتساؤلات الهامة حول فترة المد القومي بعد ثورة يوليو وما ترافق معها من أحداث وتطورات غيرت وجه المنطقة العربية وأعادت رسم الكثير من خرائطها الجيوسياسية فضلا عن ما اكتنف تلك الأحداث من غموض وجدل لايزال حيا حتى اللحظة لكونها التي لم تفقد شيئا من أهميتها البالغة والحاضرة حتى هذا الوقت في نتائجها وتأثيراتها وما ترتب عليها من أوضاع ثقافية واقتصادية وسياسية.

وليد محمد المشيرعي

وكنت قبل مشاهدة تلك الحلقة من بلا حدود تابعت بعض حلقات شهادة الشافعي على عصره .. وهي الحلقات التي غلب عليها الطابع الاستفزازي من المقدم وتحيزه في مسائل عديدة لوجهة نظر متصادمة مع ما يراه الشافعي وهو ما يبرره الحرص على استخراج أكبر قدر من المعلومات الجديدة والتفاصيل التي من شأنها كشف الغموض عن أهم أحداث تلك الفترة .. وأيضا من أجل الإثارة وتسخين البرنامج وشد انتباه الجمهور..

ولعلني من تلك المتابعة خرجت بحصيلة لا بأس بها عن فترة من تاريخ العرب لم أعايش فصولها لكنني لمست في طفولتي وشبابي تأثر جيل الآباء بها وتشبثهم برموزها الثقافية وخطابها العاطفي الذي ما فتئ يخبو ليصل إلى ما هو عليه اليوم من حصار خلف قضبان الاتهام الصارخ بالغباء واللاعقلانية والاندفاع المتهور..

لكنني في جميع الأحوال وجدت الحوار برمته غير ذي فائدة على الأقل بالنسبة للقطاع العريض من أبناء أمتنا التي تشهد اليوم أحلك فترات تاريخها وليس أمامهم خيار متاح لقضاء الوقت في الجدل العقيم حول من كان مخطئا ومن كان على صواب .. كما أن ما يواجهونه من استحقاقات في المرحلة الراهنة هو أكبر وأضخم من أن يحتمل شريكا في الهم أو مزاحمة في هامش التفكير الجمعي للأمة هذا في حال افترضنا جدلا وجود هذا الهامش فمابالك والأمة لاتجد من وقتها فتات وقت للتفكير ومن حولها الخطوب والأحداث تتوالى عاصفة مدمدمة..

أما الشيء الذي دعاني إلى تناول بلا (حدود) تلك الحلقة الساخنة التي زادت من سخونتها تعريضات منصور وانفعالات الشافعي.. فهو ما ورد في بعض التعليقات من مشاهدين تابعوا حلقات شاهد على العصر وأدلوا بدلوهم في موضوع مسببات هزيمة ٦٧م وهو الموضوع الذي كان محورا من أهم محاور شهادة الشافعي.

فقد ردد هؤلاء محاولات منصور الذي نحترمه ونقدر مهنته – احتساب الدعم المصري القومي لثورة اليمن خطأ فادحا للقيادة المصرية بزعامة جمال عبدالناصر وأن هذا الدعم بالمعنى المجرد كان تورطا لا طائل منه ولاجدوى بالنسبة لمصر واليمن وكل العرب..

وبذلك –بتعبير منصور– يندرج ضمن مسببات الهزيمة بل هو سببها الرئيسي!!

وهنا أكثر من وقفة أحب أن اسجلها في هذا المقال وتضاف إلى الرد المنطقي والموضوعي الذي رماه الشافعي في مرمى المتسائلين وأكد فيه أن الدعم المصري لثورة اليمن أثر في اخراج دولة عربية من تحت الأرض إلى سطحها وساعد شعبها على تحطيم قيود العزلة والتخلف ليس فقط من خلال الجهد العسكري والتضحيات بالدماء الغالية والزكية بل ومن خلال المساهمة في بناء قاعدة للتطور في مجالات التعليم والاقتصاد والثقافة وغيرها..

وإذا كان حسين الشافعي في رده قد أوضح أن ذلك الدعم القومي السخي هو اليوم محل اعتزاز وتقدير من جميع اليمنيين الذين يحملون لمصر وشعبها أسس معاني الحب والوفاء والعرفان فإن الواجب وكلمة الحق تقتضي القول أن من يشكك في هذه الحقيقة هو إما جاهل أو متجاهل أو مدفوع برغبة مشبوهة في الاساءة لتلك الصورة الناصعة والمشرفة التي رسمتها التضحيات المصرية على سفوح وقمم جبال اليمن دفاعا عن ثورة شعب أراد الحياة فاستجاب له اشقاؤه وكل الشرفاء في العالم..

ولعلي هنا لا أتحدث عن نفسي فقط أو معبرا عن رأي شخصي فكل أبناء شعبنا يحملون المشاعر ذاتها وعلى لسان زعيمهم الرمز علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية جاءت الإشارة أكثر من مرة إلى هذا المنعطف التاريخي والملحمي في حياة الشعبين اليمني والمصري .. ولا تكاد تمر مناسبة دون أن يعيد الاخ الرئيس إلى الأذهان أبعاد تلك الصورة الرائعة والمشهد المثقل بالشرف والعزة والكرامة ..

هذا شيء أما الشيء الآخر فيتعلق بالانعكاسات الكبرى والبارزة لنجاح الثورة اليمنية على صعيد ما اسهمت به في رفع أرصدة حركة التحرر من الاستعمار الذي كان يرزح على أجزاء غالية من وطننا العربي..

فهذا النجاح الذي تكلل بالانتصار على فلول الإمامة التي حاصرت عاصمة الثورة صنعاء لسبعين يوما .. وكذا عبر جلاء آخر جندي للمستعمر من جنوب اليمن .. شاءت إرادة المولى أن يتحقق عقب هزيمة ٦٧م مباشرة مما أعاد للعرب كل العرب الأمل والطمأنينة ورفع معنوياتهم المنكسرة جراء العدوان الاسرائيلي..

ولا أعتقد أن أحدا في أي قطر عربي لم يكن في نفسه ذلك الصدى الرائع لأنباء الانتصار اليمني.. وهو الصدى المدوي الذي رفع عاليا راية الكفاح والصمود في وجه العدوان وحملات الضغط القادمة من الخارج..

كيف إذن بعد هذه السمات والدلالات والحقائق الواضحة وضوح الشمس في كبد السماء نسمع لمن يحاول أن يغسل عقولنا بهذر الحديث الذي لا مصداقية له ليقنعنا قبل أن يقنع نفسه حتى بأن مؤازرة شعب مصر لشقيقه الشعب اليمني كانت وبالا على كليهما وعلى الشعوب العربية الأخرى؟!.

وكيف لمثل هؤلاء أن يتوقعوا رواجا لبضاعتهم المسمومة وهي بهذا التقديم المقزز للنفوس والبعيد عن منطق التاريخ ووقائعه؟!

إن الجواب ربما لا يعتمد على الحدث أو المسألة في جوهرها بقدر ما يذكرنا بأن الكثير ممن يلجأون إلى التحامل وتشويه الصورة الناصعة لا لشيء سوى تصفية الحسابات السياسية ضد فترة بعينها من التاريخ.. وفي أمر هؤلاء ودوافعهم نكتشف واحدا من أسباب التراجع القيمي الخطير الذي تعيشه أمتنا..

كما يستبد بنا الشعور الطافي بالألم والحسرة تجاه ما يوجه من إساءات إلى سجل كفاح الثورة اليمنية ومآثر النصرة والشهامة ممن وقفوا معها في خندق الدفاع عن حق الشعوب في التحرر والانعتاق وخوض غمار التطور والتحديث.

أزمة المسؤولية وغياب المساءلة..!

خالد الصعفاني

■ ماأكثر مايتسابق الناس في بلادنا للظفر بالمسؤولية التي هي المنصب الذي قد يكون من أي وزن أو مستوى وعندما يصل الواحد منا إلى كرسي المنصب ولقب المسؤولية تجده ينسى نفسه وينسى ماضيه الذي أفلته وقبل ذلك وهذا الأبرز ينسى رسالة المنصب الذي يتمثله ويتملص من المسؤولية التي تركب عنقه سواء رضي أم كره، ليس في دنياه بل في آخرته أيضاً..

وما قادني لهذا الاستهلال هو العديد من حالات التسابق للبس جلباب المسؤولية إما بالشحت الواضح الفاضح حيناً عند باب من بيده حق إقرار صاحبنا على مراره وحيناً بالفهلوة أنى كانت صورها ، والنتيجة أن يقفز هذا على غيره الأكفأ وهو في الحقيقة قد تجاوز إمكانياته ومستواه الذي ينبغي عليه أن يقضي فيه وقتا أطول وأن يبذل له جهدا أثقل.. وأحيانا يكون السعي للمسئولية بالركوب على عنق آخر «والدوس» على كتفه وظهره.

والمهم أنها كلها طرق التواء وتلونات في الولاء للنفس التي تعني إحترامها وللأخلاق التي تعني عدم تجاوز الحدود والخطوط، وللكفاءة التي هي ميزان تلبيس فلان درع المسئولية وارتداء علان من الناس لجلباب المنصب الذي هو في الأصل تكليف وليس تشريف.. وأمام أزمة الفهم والممارسة المغلوطة هذه تفتح أمام المجتمع أبواب ونوافذ الفساد والإفساد في توافق لايؤدي لما هو خير وصحيح بل العكس هو يؤسس ويحذر لما هو أسوأ، وماعليه من واجبات كلها تقرب إلى أقرب وأصغر رقم أو مدير أو سكرتير عشري، وعندما يعمد مسئول مالترسيخ جهل الموظف أو العامل لديه بحقوقه وإلغاء ماليديه من كيان أو تعويم مايتوافر عليه من قدرات وطاقات ، هنا تظهر لنا صورة أخرى مغلوطة من الممارسة غير الصالحة للمسئولية أو المنصب.

وأخيرا

■ المركز أو المنصب يعني مسئولية ويعني تكليف ولكنها وبسبب عدد من الممارسات الخاطئة وعدد أكبر من المفاهيم المغلوطة ليس في واقعنا المحلي بل حتى على الصعيد العربي والشعوب غير الواعية، بسبب ذلك تظهر ممارسات ترسخ للفساد بكل ألوانه وتجذر للجهل بسبل العلاج وأسباب الخروج من حلقة العمل السليم والممارسة الأسلم لأية مهمة فيها مسئولية تحتم على الجميع أن يضطلع بها ويعمل في ضوئها من أجل الصالح العام ومن أجل الوعي العام بأن كل فرد هو صاحب مسئولية تجاه نفسه وتجاه من حوله وقبل ذلك وهو الأهم تجاه بلده، وعندما نصل جميعا لمستوى الشعور بالمسئولية وفهم استحقاقاتها نكون قد قطعنا الشوط المهم في طريق العمل والتعامل والعيش بمسئولية حيث دائما يتفوق الصح على الغلط ويتلاشى الأخير بازدياد مساحة التذكير بأننا مسئولين.. يقول رب العزة «وقفوهم إنهم مسئولون» صدالله العظيم.

حول (تسونامي) آسيا وبعض معانيه

عبدالله الحراصي

□ .. جاء غضب الأرض والبحر في شرق آسيا رهيباً مفاجئاً، وهذا ديدن الطبيعة حينما تغضب فتعبر عن غضبها بالزلازل والاعاصير والأمواج الهائجة. غضب بدأ بزلزال لم تشهد الكرة الأرضية له مثيلاً منذ زمن طويل، تبعته أمواج عاتية أتت على الجانب الشرقي من المحيط الهندي فخلفت اجزاء كبيرة منه أثراً بعد عين.

يخبرنا التاريخ ان مثل هذه الأمواج التي تسمى باليابانية (تسونامي) قد حدثت في الماضي وتسببت في كوارث ونكبات بشرية ضخمة، بل انها قد قضت على حضارات بأكملها مثل الحضارة المينوانية، وهي حضارة نشأت في كريت في البحر الابيض المتوسط، حيث يقول بعض المؤرخين ان انفجاراً بركانياً قد حدث نحو عام ١٤٨٠ قبل الميلاد وتسبب في هيجان أمواج بحرية ضخمة غمرت ساحل كريت الشمالي وقضت على اسطولها التجاري الذي كان عصب حياتها، كما قضى الرماد الناجم عن البركان على الزراعة في النصف الشرقي من هذه الجزيرة.

زلزال آسيا وتسونامييها قضى (حتى الآن) على ما يربو على ١٥٠ الف انسان ودمر مدناً وقرى بأكملها، وغير الخرائط فأختفت بقع كانت موجودة وظهرت، – كما تذكر الاخبار –، جزر في عرض البحر لم تكن موجودة.

هذا التأثير الهائل للزلزال و(تسونامي) قد كشف عن الكثير من الأمور التي سأتوقف عند بعضها في هذا المقال. لقد اعادت هذه الكارثة للنقاش قضية مدى سيطرة الانسان على الطبيعة، والمتتبع لما تكتبه الصحافة الغربية تحديداً يجد ان هذا الموضوع قد دخل في صراعات السياسة التقليدية بين اولئك الذين يرون انه ينبغي على الانسان ان يمضي قدماً في اخضاع الطبيعة من أجل مزيد من النجاح للإنسان ورخائه وراحته، واولئك الذين ينطلقون من الطبيعة واحترامها ويرون ان الانسان ربما قد تسبب، جزئياً، بتدخله في الطبيعة والمبالغة في استغلالها في مدى الكارثة التي حدثت.

يرى الفريق الأول ان كارثة الزلزال و(تسونامي) قد كشفت عن حاجة الانسان في آسيا إلى احتذاء التنمية الغربية، فيقول ميك هيوم في جريدة (سبايكد) على سبيل المثال (من الواضح ان هذه الكارثة ليست من صنع الانسان، غير ان المزيد من النشاط الانساني الذي يقود إلى تعظيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية يمكن ان يساعدنا في التقليل من تأثير مثل هذه الكوارث).

ويضيف بأن غياب هذه التنمية في المدن والبلدات الحديثة في دول آسيا بما يصاحبها من مبانٍ أُحسِن تصميمها وبناؤها هو الذي تسبب فيَ فقدان قدرة هؤلاء الضحايا على رد الكارثة الطبيعية او التخفيف من آثارها.

اما الفريق الثاني فلا ينطلق من نفس المنطلق التنموي البشري بل من وجوب حماية الطبيعة فيرى ديف ماكينيلي وهو كبير العلماء في (اتحاد حماية العالم) ومركزه سويسرا ان الاقتصاد السياحي في شرق آسيا تسبب جزئياً في الكارثة حيث ازيل من على الشواطئ كثير من اشجار المنغروف لتحل محلها مزارع الروبيان، إضافة إلى انتشار الفنادق والمنتجعات السياحية. كما ينطلق بعض متبني هذا الاتجاه غير التنموي من منطلق روحي تأملي فرأى جاك سترو وزير خارجية بريطانيا ان هذه الكارثة تدعو الانسان لان يخفف من غلواء شعوره بالعظمة وان يتواضع، وبنفس نشر خبر الكارثة مباشرة في وقت حدوثها وهو ما بعث وحدة شعور بالألم يعيشها كل البشر في شتى انحاء العالم، وهي وحدة تظهر أصالة تضامن الانسان مع اخيه الانسان في اوقات الشدة والنوازل.

كما ابرزت الكارثة ايضاً جانباً خيراً آخر للعولمة وهو المساعدات الدولية، فقد تداعت الدول إلى مساعدة ضحايا هذه النازلة الآسيوية، وهو شعور يظهر ان مفهوم الدولة ذاته قد تغير بعد ان كان يتمحور حول ادارة شؤون مواطنيها او تابعيها، فقد اصبح من صلب واجبات الدول ان تعين الدول الأخرى وهو ما يعطي الدول بعداً عولمياً خيراً. كما اتضح دور المنظمات الدولية كذلك في تخفيف الانسان من هول الكارثة كدور منظمات الصليب والهلال الاحمر ومنظمة الصحة العالمية وغيرها من التنظيمات الهادفة إلى تقديم العون وقت الكوارث.

كل هذه المؤشرات تكشف عن وجه خير حقيقي للعولمة، وهو وجه ربما يختفي احياناً في الاوقات العادية حينما يتم اختزال العولمة في تأثيراتها السلبية على الثقافات المحلية، وربطها بالثقافة الغربية (الامريكية في الاغلب). العولمة التي تتجلى هذه الايام على اثر الزلزال و(تسونامي) هي ثقافة اعمق من ثقافة الازياء والطعام واغاني الروك، بل هي ثقافة شعور الانسان بألم الانسان الآخر الذي يعيش بعيداً عنه في سواحل آسيا، وهي ثقافة تنطلق من الشعور الانساني الواحد بالألم إلى التزامات مادية حقيقية ستعين بلا شك من لحقت بهم اضرار هذه الكارثة.

ثقافة التضامن القائم على الشعور بالألم ينبغي ان تعزز باعتبارها احد اهم عناصر العولمة الخيّرة بخطوات أخرى ربما يكون من بينها التقليل من الألم الذي لا تتسبب فيه كوارث الطبيعة بل الكوارث البشرية الناشئة عن العولمة العسكرية المتمثلة في نشر جيوش بعض الدول، وعلى رأسها الدولة الكبرى، في كل انحاء العالم (كان من الجميل والشاذ من الناحية الرمزية في ذات الآن ان نرى جنود الجيش الامريكي وهم يقدمون المساعدات لضحايا الحرب منطلقين من ذات حاملات الطائرات التي تستخدم لضرب دول وشعوب بعيدة عن الولايات المتحدة الامريكية).

واذا انتقلنا من العولمة إلى العالم العربي فقد اظهرت الكارثة خللاً كبيراً لا نقول في الشعور الانساني العربي ذاته، بل في مقدار التعاطف الذي اظهره العرب تجاه النازلة الاسيوية، وهو مقدار يبعث على الخجل على أقل تقدير.

لا ريب ان العرب يعانون بأنفسهم من نكبات سياسية وعسكرية واجتماعية (... الخ، ان كان لها آخر) إلا ان من الغريب ان العرب لم يظهروا أقل المتوقع من التعاطف مع منكوبي الكارثة رغم ان الدول التي تعرضت لهذه الكارثة هي دول صديقة للعرب سياسياً في الزمن المعاصر (برغم رفضها لمنطق التعاطف القائم على المصالح السياسية وقت الكوارث الطبيعية)، كما انها دول صديقة للعرب تاريخياً، وسيكون من الثرثرة غير المناسبة التذكير هنا بالعلاقات البحرية القديمة بين عالمنا العربي وخصوصاً دول الجزيرة العربية وشرق آسيا.

والاغرب ان انتقلنا إلى مستوى النخب الثقافية ان هذه النخب لم يستوقفها كثيراً هذا الحدث الرهيب حتى الآن، وهو ما يبعث على التساؤل ان كان فقدان الاستجابة هذا منبعه فقدان الاحساس التام بالمعاناة البشرية (غير العربية) أم انه مجرد تأخر (له اسبابه التي لم يتبين حتى الآن كنهها).

البحر.. حدث ٢٠٠٤م

إبراهيم بن عبدالله المعمري

● تُطلق ألقاب من نوع رجل العام أو مشروع العام أو حدث العام لكن هذه المرة لن يختلف اثنان بأن البحر هو الحدث الأهم في عام ٢٠٠٤م حين انقض على اليابسة قبل أيام من نهاية العام وأحدث خسائر في الأرواح والممتلكات يصعب حصرها حتى الآن.

البحر حتى قبل أيام فقط من نهاية عام ٢٠٠٤م لم يكن أبداً في الواجهة، ولم يكن في الذهن أن يثور بهذه الطريقة لتعبر أمواجه العالية آلاف الأميال وصلت إلى ١٠٠٠ كيلومتر في الساعة (أي سرعة طائرة الجامبو ٦٤٧) لتجتاح سواحل دول جنوب شرق آسيا.. ولأن الحدث كان كبيراً تطلبت أضخم عملية للمساعدات الإنسانية في منظمات الإغاثة الدولية.

يوم الأحد الماضي قبل أيام من نهاية العام الميلادي انقض البحر على اليابسة دون سابق انذار ليصدم العالم بحجم الخسائر التي خلفها حيث زادت حتى مساء أمس عن ١٤٠ ألف قتيل وملايين المشردين..

وأكثر الأشياء التي أحس بها الجميع، هي نظرتنا تجاه البحر والمياه الزرقاء، فقد عاد بقوة إلى الواجهة مع نهاية عام ٢٠٠٤م .. ليصبح الحدث الأكبر ليس لهذا العام بل لعقود طويلة قادمة.. ثار البحر الذي يشكل أغلب مساحات الكرة الأرضية ليفرض وقعه على اليابسة.. وياله من وقع!